



الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
Palestinian Federation of Industries



الصناعة الغزية... عام على الحصار ((بيان صحفي))

نتائج ، مؤشرات و توصيات
2008-9-9

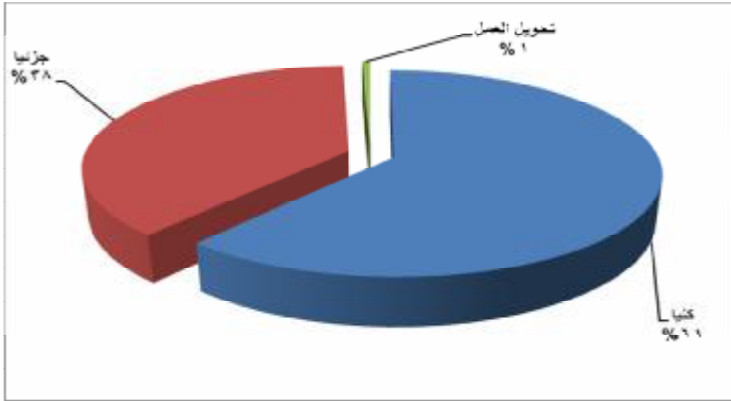


"الصناعة الغزية ، عام على الحصار"

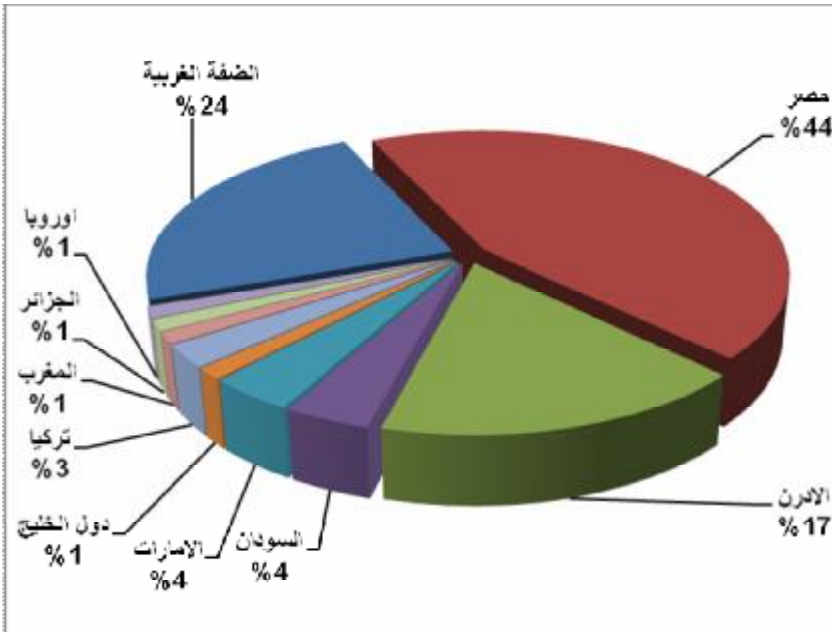
كشفت دراسة حديثة أجراها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وشركة دار الخبرة للتجارة و التطوير عن العديد من المؤشرات التي تدل على حجم التدهور الذي وصل إليه القطاع الصناعي في غزة ، حيث شملت الدراسة نواحي عديدة من خلال عينة تعكس جميع القطاعات الصناعية بواقع عشرة قطاعات صناعية كما و تعكس التنوع الجغرافي لمحافظة غزة حيث ٦١% من العينة هي شركات تقع داخل حدود مدينة غزة و ١٧% في الشمال و ١٤% في الوسط و الجنوب ، بالإضافة إلي أنها تتناول صناعات تعمل في بيئات صناعية متعددة فمنها من يعمل في داخل مناطق صناعية ومنها ما يعمل في تجمعات صناعية أو غيرها ، كما و ركزت الدراسة على العام الذي تلى سيطرة حماس على غزة و بدء إسرائيل لإجراءات حصارها المطبق .

هذه الدراسة تهدف لوضع صناع القرار و المؤسسات المعنية سواء الحكومية او غير الحكومية امام مسؤولياتهم في إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام و الصناعي بشكل خاص و هي الاولى ضمن سلسلة من الدراسات سنتناول القطاعات الاقتصادية المؤثرة مثل القطاع الزراعي و القطاع المصرفي و القطاع التجاري .

وقد افضت الدراسة لبعض المؤشرات الهامة مثل :-



أولاً: في انعكاس واضح لتأثير الاغلاقات على الصناعة بينت الدراسة ان ٦١% من المصانع قد توقفت عن العمل كلياً، و ١% اضطرت لتغيير مجال عملها لتستطيع تحمل اعباء الحياة. حيث ٣٨% اغلقوا منشاتهم جزئياً. اما عن اسباب عدم تحول بعض الصناعات لمجال اخر فيعزى الى ان معظم رأس المال الصناعي يكمن في الآلات و المعدات التي يصعب تحويلها لسيولة مالية او بيعها.



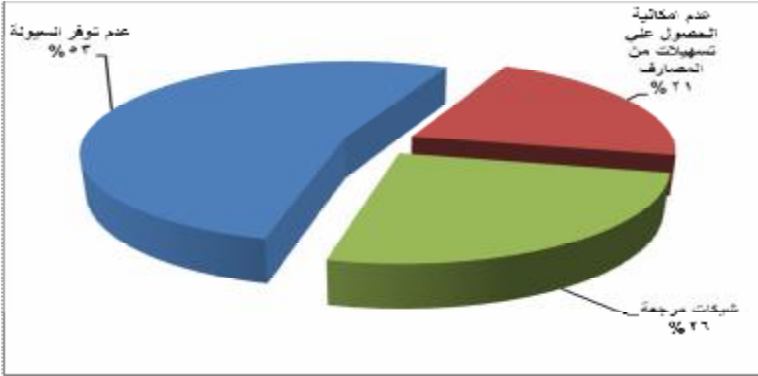
ثانياً: يتضح من مؤشر اخر أن ٦١% من الشركات و المؤسسات الصناعية فعليا لا تفكر في نقل مكان العمل إلي الخارج بينما يفكر الباقي بنقل نشاطهم الصناعي لخارج غزة بينما ٣٩% من اصحاب المصانع يفكرون جدياً في نقل نشاطهم لخارج غزة حيث ٤٤% من الشركات و المؤسسات الصناعية التي تفكر في نقل العمل إلي الخارج ، تفكر بنقل العمل إلي مصر نظراً للعلاقة التاريخية التي تربط مصر بقطاع غزة و الارتباط السياسي و الاقتصادي القديم الذي أعطي الفرصة لأصحاب الشركات لمعرفة سوق مصر و وجود بعض العلاقات بأصحاب العمل هناك ، ٢٤% من الشركات و

المؤسسات الصناعية تفكر بنقل العمل إلي الضفة الغربية ، و نستطيع القول أن غالبية المصانع و الشركات التي تفكر بنقل العمل إلي

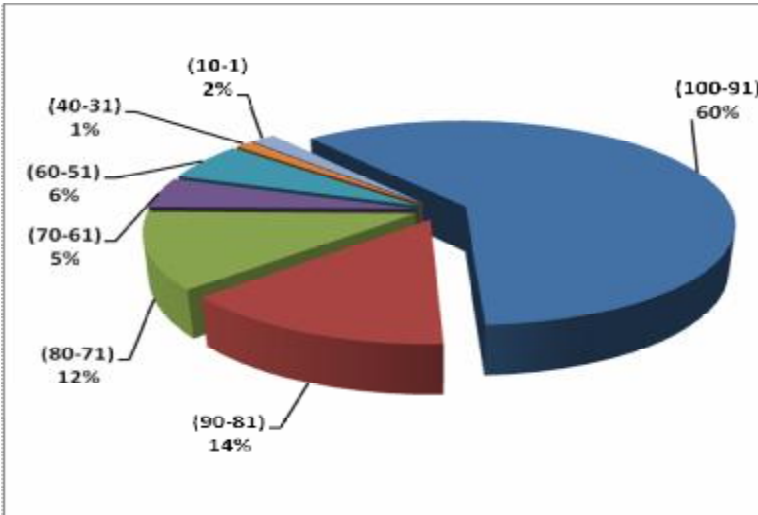
لمزيد من المعلومات:

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ، ت: ٢٨٣٨٦٦٤ ، E-mail: amr@pfi.ps ، www.pfi.ps
شركة دار الخبرة للتجارة و التطوير ، ت: ٢٨٨٥٦٣٥ ، Email: mj.naja@dar-elkhebra.com ، www.dar-elkhebra.com

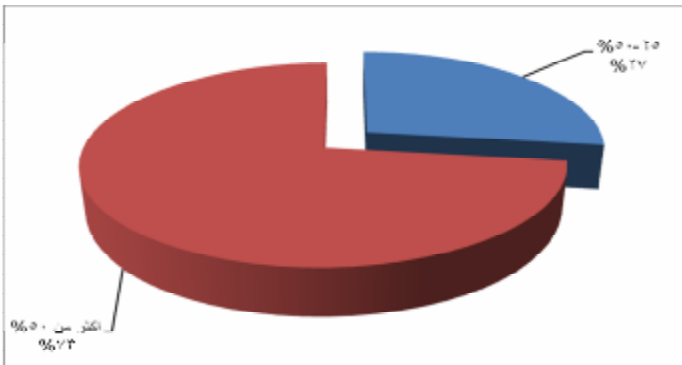
الصفة الغربية مرتبطة بعقود تجارية مع الجانب الإسرائيلي و بذلك تكون الصفة الغربية المكان الأنسب لإتمام هذه العقود و الاستمرار بها، ١٧% من الشركات و المؤسسات تفكر بنقل العمل إلى الأردن، ٤%، ٤%، ٣%، ١%، ١%، ١%، ١% يفكرون بنقل العمل إلي كل من السودان و الإمارات و تركيا و الجزائر و المغرب أو دول الخليج و اروبا علي التوالي.



ثالثاً: اظهر ٥٣% من أصحاب المصانع ان أكثر المشاكل المالية التي تواجههم هي عدم قدرتهم على تحويل الاصول التي يملكونها لسيولة مادية، ٢١% منهم أظهروا ان عدم قدرتهم في الحصول على تسهيلات من المصارف هي المشكلة الاساسية التي تواجههم و كذلك اظهر ٢٦% ان الشيكات المرجحة هي المشكلة المالية الاساسية التي تواجههم

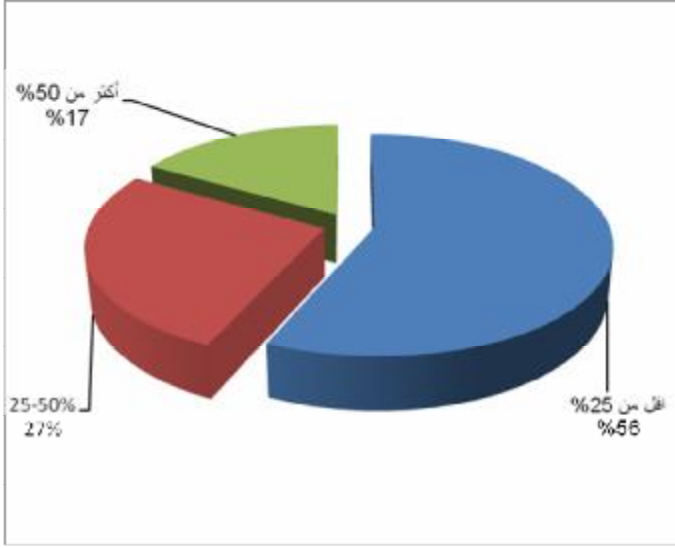


رابعاً: بينت الدراسة كذلك ان ٦٠% من الشركات و المؤسسات انخفضت نسبة العمال بها من ٩١% إلي ١٠٠%، ١٤% من الشركات و المؤسسات الصناعية انخفضت نسبة العمال بها من ٨١% إلي ٩٠%، ١٢% من الشركات و المؤسسات انخفضت نسبة العمال بها من ٧١ الي ٨٠%، في حين ١٤% من الشركات و المؤسسات انخفضت فيها نسبة العمال اقل من ٧٠% بمعنى اخر فإن ٨٢% من المصانع إستغنوا عن ٦٠% و اكثر من العمال في حين ان ١٨% منهم قد استغنوا عن نسبة أقل من ٦٠% من العمال و تأكيداً فقد تغيير اجمالي عدد العمال في المصانع العينة من ٥٥٠٤ الى ٥٦٠ عاملاً أي حوالي ٩٠%.



خامساً: اما في ما يخص الرواتب فقد بين مؤشر اخر ان ٧٣% من الشركات قامت بتخفيض الرواتب بأكثر من ٥٠% من قيمة الراتب نتيجة للعمل بشكل جزئي غير كامل ، في حين إن ٢٧% من الشركات قامت بتخفيض الرواتب بقيمة بين (٢٥-٥٠%) من قيمة الراتب.

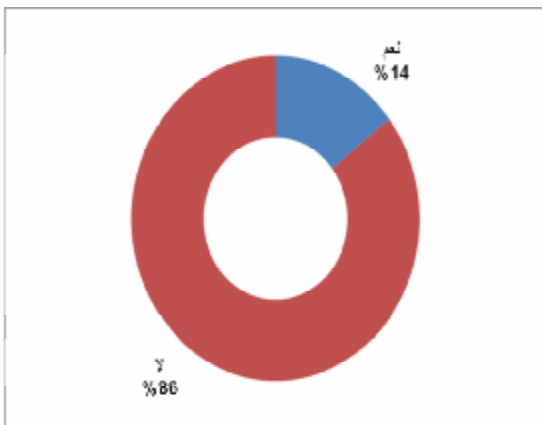
سادساً: فيما يخص الآلات و المعدات فإن نسبة ٢١% من الشركات و المؤسسات الصناعية قامت ببيع آلات و معدات خاصة بالشركة، في حين إن ٧٩% من الشركات و المؤسسات الصناعية لم تقم ببيع أو التصرف في أي من الآلات و المعدات الخاصة بالشركة و هذا لا يعني عدم بيع أي من الاصول الاخرى التي يملكونها بالإضافة لاحتمال تصرفهم في مدخراتهم.



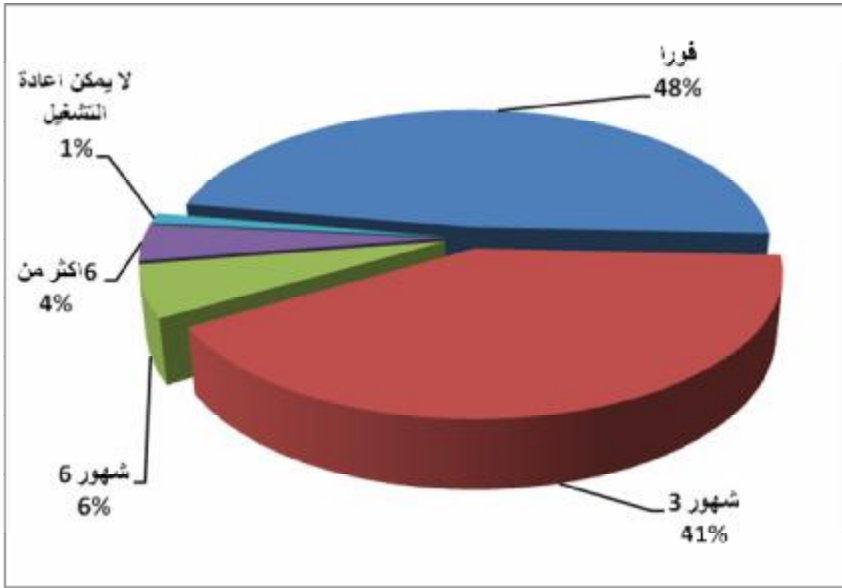
سابعاً: استكمالاً لما سبق فإن نسبة 56% من الشركات التي قامت ببيع الآلات و المعدات الخاصة بالشركة، باعت ما نسبته أقل من 25% من المعدات و الآلات الخاصة بالشركة، 27% من الشركات التي قامت ببيع الآلات و المعدات الخاصة بالشركة باعت ما نسبته بين 25% إلى 50% من المعدات و الآلات الخاصة بالشركة و نستطيع القول إن هذه الآلات و المعدات كانت ثانوية بالنسبة للعمل وغير مؤثرة بشكل مباشر علي استمرارية العمل، في حين أن 17% من الشركات التي قامت ببيع الآلات و المعدات الخاصة بالشركة باعت ما نسبته أكثر من 50% من الآلات و المعدات الخاصة بالشركة و يمكن القول أن هذه النسبة انحصرت و بشكل خاص في شركات الخياطة، بحيث من السهل بيع المعدات الخاصة بها لأنها تعتبر رخيصة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدات و الآلات الخاصة بالمجالات الصناعية الأخرى و كذلك لإمكانية الاستفادة منها في المنازل.

ثامناً: فيما يخص المنتج فقد أقر 83% بتغير أسعار المنتج إذا ما قورنت بفترة ما قبل الحصار، في حين فقط 17% يروا أن أسعار المنتج لا تختلف عن الفترة السابقة.

تاسعاً: بالنسبة للمواد الخام فإن 95% من المستطلعين يروا بأن المواد الخام اللازمة للإنتاج غير متوفرة في حين 5% يرى أنها متوفرة، حيث 95% منهم يروا بأن أسعارها ارتفعت عن السابق و 5% يرى بأن الأسعار لم تختلف عن السابق.

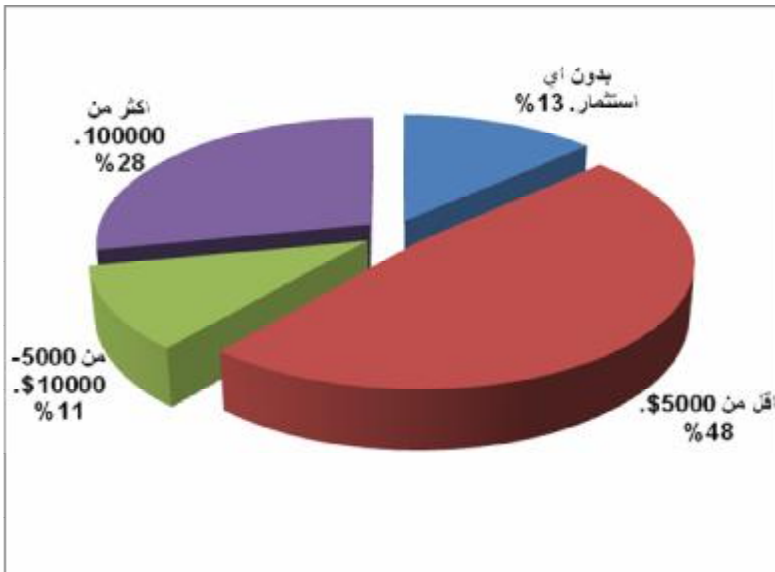


عاشراً: 86% من أصحاب الشركات و المؤسسات الصناعية يروا عدم توفر المواد الخام من مصادر أخرى . في حين أن 14% تتوفر لديهم المواد الخام من مصادر أخرى ، حيث أن المصادر الأخرى هي الأنفاق في أغلبها و التي تعد مصدراً من الصعب الاعتماد عليه للصعوبة في النقل و ارتفاع أسعار هذه الوسيلة، بطرح سؤال " هل المواد الخام المتوفرة من المصادر الأخرى بنفس الجودة و بنفس السعر" فإن الإجابة عن السؤال الخاص بجودة المواد الخام كانت بان الغالبية العظمى ترى أن جودة المواد الخام اختلفت بشكل كبير عن المواد الخام من المصادر الأصلية، و يرجع السبب إلي أن المصادر الأخرى التي تنحصر في الأنفاق ينقصها الرقابة على الجودة بعكس المصادر الاسرائيلية التي تحكمها معايير الجودة في إسرائيل و كذلك طريقة النقل و وسائل النقل المستخدمة و الفترة الزمنية التي تبقى فيها المواد الخام عرضة للحرارة و غيرها من المؤثرات الجغرافية، أما بما يخص الأسعار أيضا فإن الغالبية العظمى ترى أن الأسعار المواد الخام المتوفرة من خلال الإنفاق أسعارها مرتفعة مقارنة بالمواد من المصادر الأصلية.



أحد عشر: في سؤال هام يبين الاستطلاع أن ما يقارب من نصف (٤٨%) الشركات والمؤسسات الصناعية علي أتم الاستعداد للعودة إلي الوضع الطبيعي في العمل والإنتاج فورا وبدون أي معوقات، ونستطيع القول أن هذا يتوافق مع أن نسبة كبيرة من الشركات لم تنصرف بالآلات والمعدات الخاصة بالعملية الإنتاجية وكذلك الأمر بالنسبة للعمال والمهنيين الذين لم ينتقلوا إلي عمل أخرفي حين أن ٤١% من الشركات تحتاج إلي ٣ شهور للعودة للعمل بشكل طبيعي وهذه المجموعة من الشركات تتميز في انها تحتاج الي بعض الوقت لطلب المواد الخام

من مصدرها الأساس وكذلك الفترة اللازمة لدخول المواد الخام إلي قطاع غزة، وبعضهم يري أنه يحتاج هذا الوقت لإعادة التعاقد مع الشركات الإسرائيلية المستوردة لمنتجاته مثل مصانع الخياطة، في حين ١٠% من الشركات تحتاج إلي ٦ أشهر وأكثر لإعادة العمل إلي الوضع الطبيعي، ١% فقط من الشركات لا يمكن لها العودة للوضع الطبيعي.



اثني عشر: اما من ناحية رأس المال اللازم لمزاولة العمل فإن ٤٨% من الشركات والمؤسسات تحتاج إلي أقل من \$٥٠٠٠ لإعادة تشغيل وصيانة الماكينات، ٢٨% من الشركات والمؤسسات تحتاج الي أكثر من \$١٠٠٠٠ لإعادة التشغيل وصيانة الماكينات، ١١% من الشركات والمؤسسات تحتاج الي قيمة مالية بين (٥٠٠٠-١٠٠٠٠) دولار لإعادة تشغيل وصيانة الماكينات، في حين ١٣% لا تحتاج الي أي استثمار لإعادة تشغيل وصيانة الماكينات، واستكمالاً للسابق فإن ٦٦% من الشركات والمؤسسات الصناعية لا تمتلك السيولة لإعادة تشغيل المصانع، في حين أن ٣٤% من الشركات والمؤسسات الصناعية تمتلك السيولة اللازمة لإعادة تشغيل المصانع.

ثالث عشر: أخيراً فإن الدراسة بينت أن الغالبية العظمي من الشركات والمؤسسات الصناعية لديها الخطة أو البرنامج لإعادة تفعيل العمل في حال استقرت الأوضاع ونسبة اقل ٧% ليس لديها أي خطة لانعدام الامل في الرجوع الي الوضع الطبيعي، في حين ان ٤% من الشركات والمؤسسات لا تري انه يلزم خطة للعودة الي العمل بشكل طبيعي.

التوصيات:

و بناءً على نتائج الاستبيان فإن الدراسة تخلص للتوصيات التالية:

توصيات تتعلق بالمعابر وحرية تنقل الأفراد والبضائع :-

- ١- الدفع باتجاه فتح جميع المعابر المتعلقة بالأفراد والبضائع مع ضمان بعدم إغلاقها كأولوية في تحسين صورة المناخ الاستثماري في غزة .
- ٢- بدء مشاورات فورية لتطبيق اتفاق معبر رفح وخاصة المتعلق بالصانع.
- ٣- الضغط باتجاه السماح بدخول المواد الخام اللازمة للصناعة وكذلك تصدير جميع المنتجات الجاهزة للتصدير وبشكل فوري بالتنسيق مع الجهات الممثلة للقطاع الخاص .
- ٤- دعوة جهات دولية لمراقبة أداء معابر قطاع غزة الخاصة بالأفراد والمعابر مع تفعيل لدور مؤسسات القطاع الخاص في هذه الرقابة .

توصيات تتعلق بالنواحي المالية :-

- ١- إعطاء أولوية لتسديد ديون القطاع الخاص في غزة المستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك الأمر بالنسبة للارجاجات الضريبية.
- ٢- توفير تسهيلات بنكية خاصة لمستثمري قطاع غزة من خلال صندوق ضمانات وقروض ميسرة وبرامج دعم مالي (برنامج دعم صادرات).
- ٣- الدفع باتجاه ايجاد آلية تحصيل واسترداد أموال القطاع الخاص من غزة المستحقة على القطاع الخاص في إسرائيل .
- ٤- دعم البنوك لتشجيعها على تخفيض الفوائد المتركمة على مستحقاتها من القطاع الخاص خلال العام السابق .

توصيات متعلقة بعودة النشاط الصناعي :-

- ١- الشروع وبشكل فوري في برامج لصقل مهارات العمال وتعزيز بقائهم ضمن القوة البشرية الصناعية .
- ٢- تشكيل لجنة مؤقتة و محددة المهام ينام بها وضع البة للتدخل بهدف الخروج من الازمة
- ٣- الشروع في برامج موازية لتهيئة المصانع لبدء الإنتاج مثل برامج صيانة الآلات والمعدات .
- ٤- توفير دعم لبرامج مثل "منحة الشروع في الإنتاج" وهو برنامج يدعم مادياً المصانع الراغبة في بدء الإنتاج حيث بينت النتائج حاجة ٥٩% من المصانع لأقل من \$ ١٠,٠٠٠ ل صيانة الآلات والمعدات او في شراء المواد الخام او غيرها من الأمور التي تدعم الشروع في الإنتاج

توصيات تتعلق بالتشريعات والإجراءات :-

- ١- بحث جدي في اعتبار غزة منطقة تجارة حرة دعماً لها في الخروج من الوضع الاقتصادي المتدهور وتشجيعاً للاستثمار بها .
- ٢- بلورة وتفعيل اتفاقيات اقتصادية جديدة من شأنها تشجيع الاستثمار وتدعم الصناعة الفلسطينية خصوصاً اتفاقيات لتوفير مدخلات الإنتاج من مصادر رخيصة وكذلك تشجيع الصادرات الصناعية من غزة .
- ٣- تشجيع التجارة البينية بين محافظات الضفة ومحافظات غزة على أساس التكامل الاقتصادي دعماً للاقتصاد المحلي .

لمزيد من المعلومات:

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ، ت: ٢٨٣٨٦٦٤ ، E-mail: amr@pfi.ps , www.pfi.ps
شركة دار الخبرة للتجارة و التطوير ، ت: ٢٨٨٥٦٣٥ ، Email: mj.naja@dar-elkhebra.com , www.dar-elkhebra.com